ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المجلد التاسع – العدد السابع والتسعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"الأطر النظامية للحماية الجنائية للسائح في المملكة العربية السعودية"
(دراسة تحليلية وصفية)

إعداد الباحث:

عبد الله بن ظافر بن ناصر الأسمري

(باحث قانوني)

(جامعة الملك عبد العزيز كلية الحقوق)

Received: 13/10/2026 | Revised: 14/10/2026 | Accepted: 26/10/2026 | Published: 02/11/2026

Abstract:

studies—on the use of intelligent agent technology in almutaeamad yahdif hadha albahth 'iilaa bayan madaa himayat aerafaha alnizam fi almamlakat alearabiat alsaeudiat lilsaayihati, min khilal tahlil alnusus alnizamiat dhat alsilati, wabayan althaqil alati qad tataearad laha alsaayihati, mithl jarayim alsariqati, waltaharushi, walaihtiali, mae sharh kuli aljarayim waleuqubat almuqararat fi alnizam alsaeudii.

watabruz 'ahamiyat hadhih aldirasat fi altawajuh nahw altawasue fi almamlakat nahw taeziz alwaqud alsiyahii dimn ruyat 2030, watasjil eadad kabir min alsuyaah min mukhtalaf dual alealami, al'amr aladhi yaqtadi tawfir biyat amnat wamustaqiratan takaful himayat alrawayih min mukhtalif suar alhasani.

waqad buhithat fi hadhih aldirasat ealaa aldurus alwasfiat altahliliati, min nizamiatan, wabayan madaa kifayatiha fi tahqiq alhimayat almutanawieat li'anwae alrawayihi. watawasalat aldirasat 'iilaa eadad min alnatayija, min 'abraziha alhimayat almutakhasisat lilqawanin fi alnizam alsaeudii alati aistamadat min alqawaeid aleamat fi al'iiliktruniaat aljazayiyati, mae eadam wujud tanzim mustaqilin ean jarayim alsiyahati, mimaa yastadei alnazar fi aistihdath tanzim khasin litaqdim hadhih alhimayati.

alkalimat almuftahiatu: alhimayatu, alsaayihatu, aljarimatu, alnizam alsueudiu

ملخص الدراسة:

المستخلص يهدف هذا البحث إلى بيان مدى الحماية الجنائية التي قررها النظام في المملكة العربية السعودية للسائح، من خلال تحليل النصوص النظامية ذات الصلة، وبيان الجرائم التي قد يتعرض لها السائح، مثل جرائم السرقة، والتحرش، والاحتيال، مع توضيح أركان كل جريمة والعقوبات المقررة لها في النظام السعودي.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في ظل التوجه المتزايد للمملكة نحو تعزيز القطاع السياحي ضمن رؤية 2030، واستقطاب أعداد كبيرة من السياح من مختلف دول العالم، الأمر الذي يقتضي توفير بيئة آمنة ومستقرة تكفل حماية السائح من مختلف صور الاعتداء.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص النظامية، وبيان مدى كفايتها في تحقيق الحماية الجنائية المطلوبة للسائح.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها أن الحماية الجنائية للسائح في النظام السعودي تستمد من القواعد العامة في الأنظمة الجزائية، مع عدم وجود تنظيم مستقل يُعنى بجرائم السياحة، مما يستدعي النظر في استحداث تنظيم خاص يعزز هذه الحماية.

الكلمات المفتاحية :الحماية الجنائية، السائح، الجريمة، النظام السعودي.

How to Cite This Article

الأسمري، ع. ظ. ن. (2026). الأطر النظامية للحماية الجنائية للسائح في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية وصفية. *المجلة العربية للنشر العلمي*،9(97)، (259-272).

(Individual DOI)

رابط الأرشفة الدولية المباشر والمخصص لبحثك: https://doi.org/10.36571/ajsp.97.9

المقدمة:

يُعد القانون الجنائي من أهم فروع القانون التي تهدف إلى حماية المجتمع وصون أمنه واستقراره، وذلك من خلال تجريم الأفعال التي تمس الحقوق والمصالح المحمية نظامًا، وفرض العقوبات الرادعة على مرتكبيها. وتزداد أهمية هذه الحماية في الوقت الحاضر مع اتساع نطاق العلاقات الإنسانية وتنوعها، وظهور أنماط جديدة من الجرائم المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي والسياحي.

وفي هذا السياق، برزت السياحة كأحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في العديد من الدول، ومنها المملكة العربية السعودية التي أولت هذا القطاع اهتمامًا كبيرًا ضمن مستهدفات رؤية 2030، حيث تسعى إلى استقطاب أعداد متزايدة من السياح من مختلف أنحاء العالم، وتوفير بيئة جاذبة وآمنة لهم.

ومن ثم، فإن حماية السائح من الجرائم التي قد يتعرض لها تُعد من المسائل الجوهرية التي ينبغي أن تحظى بعناية المشرّع، لما لذلك من أثر مباشر في تعزيز الثقة في البيئة السياحية، ودعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

وتتمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في مدى كفاية الحماية الجنائية التي يوفرها النظام السعودي للسائح، في مواجهة الجرائم التي قد يتعرض لها، ومدى الحاجة إلى تنظيم خاص يعالج هذه الجرائم بشكل مستقل.

كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان صور الجرائم الواقعة على السائح، وتحليل أركانها النظامية، واستعراض العقوبات المقررة لها، وتقييم مدى فاعلية هذه الحماية في ضوء التطبيق العملي.

تساؤلات البحث تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات التي تسعى إلى الإجابة عنها، ومن أبرزها:

ما المقصود بالحماية الجنائية للسائح في النظام السعودي؟

ما أبرز الجرائم التي قد يتعرض لها السائح؟

ما الأركان النظامية لهذه الجرائم؟

ما العقوبات المقررة لها في النظام السعودي؟

ما مدى كفاية الحماية الجنائية المقررة للسائح؟

هل هناك حاجة إلى تنظيم خاص يعالج جرائم السياحة بشكل مستقل؟

منهج البحث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

وصف الظاهرة محل الدراسة، والمتمثلة في الجرائم الواقعة على السائح.

تحليل النصوص النظامية ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية.

استقراء الأحكام النظامية المرتبطة بموضوع الدراسة.

الربط بين النصوص النظامية والتطبيق العملي بقدر الإمكان.

حدود البحث تقتصر هذه الدراسة على:

الجرائم الواقعة على السائح داخل المملكة العربية السعودية.

تحليل الأنظمة الجزائية ذات العلاقة، دون التوسع في المقارنات الدولية.

التركيز على جرائم: السرقة، والتحرش، والاحتيال بوصفها من أبرز الجرائم التي قد يتعرض لها السائح.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى تمهيد وثلاثة مباحث رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث التمهيدي** :ماهية الحماية الجنائية للسائح

- **المبحث الأول** :جريمة السرقة
- **المبحث الثاني** :جريمة التحرش الجنسي
- **المبحث الثالث** :جريمة الاحتيال
- **الخاتمة** :وتتضمن النتائج والتوصيات

المبحث التمهيدي

ماهية الحماية الجنائية للسائح

تمثل الحماية الجنائية إحدى أهم صور الحماية التي يقررها النظام للأفراد، حيث تهدف إلى صون الحقوق والمصالح من خلال تجريم الأفعال الضارة وفرض العقوبات على مرتكبيها.

وفي هذا الإطار، تبرز الحماية الجنائية للسائح باعتبارها ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة الحالية، التي تشهد انفتاحًا سياحيًا متزايدًا في المملكة العربية السعودية، واستقبال أعداد كبيرة من الزوار من مختلف الجنسيات.

ويمكن القول إن الحماية الجنائية للسائح لا تقتصر على منع وقوع الجريمة فحسب، بل تمتد لتشمل ملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم، بما يحقق الردع العام والخاص، ويعزز الشعور بالأمن لدى السائح.

تعريف السائح

يمكن تعريف السائح بأنه:

"كل شخص ينتقل من محل إقامته المعتاد إلى مكان آخر داخل الدولة أو خارجها، لمدة محددة، بقصد الترفيه أو العلاج أو الزيارة أو غير ذلك من الأغراض المشروعة، دون أن يكون الهدف من ذلك ممارسة نشاط مهني دائم".

مفهوم الحماية الجنائية للسائح يقصد بالحماية الجنائية للسائح :مجموعة القواعد النظامية التي تهدف إلى حماية السائح من الأفعال المجرّمة، من خلال تجريم هذه الأفعال وفرض العقوبات المناسبة على مرتكبيها، بما يكفل صون حقوق السائح وحرياته أثناء تواجده في الدولة.

وتشمل هذه الحماية مختلف صور الاعتداء التي قد يتعرض لها السائح، سواء كانت اعتداءات على النفس، أو المال، أو العرض، أو الحرية الشخصية.

خصائص الحماية الجنائية للسائح تتميز الحماية الجنائية للسائح بعدة خصائص، من أبرزها:

العمومية :حيث يستفيد السائح من ذات الحماية المقررة للمواطن والمقيم، وفقًا لمبدأ المساواة أمام النظام.

الشمول :إذ تمتد الحماية لتشمل مختلف أنواع الجرائم، سواء كانت تقليدية أو مستحدثة.

الطابع الردعي :حيث تهدف العقوبات المقررة إلى ردع الجناة ومنع تكرار الجريمة.

المرونة :تتمثل في قدرة النظام على التعامل مع مختلف الظروف والملابسات المحيطة بالجريمة.

أهمية الحماية الجنائية للسائح تتجلى أهمية الحماية الجنائية للسائح في عدة جوانب، من أهمها:

تعزيز الثقة في البيئة السياحية :حيث يشعر السائح بالأمان، مما يشجعه على زيارة المملكة.

دعم الاقتصاد الوطني :إذ يسهم القطاع السياحي في تنويع مصادر الدخل.

تحقيق الاستقرار المجتمعي :من خلال الحد من الجرائم وتعزيز الأمن.

تحسين الصورة الدولية للمملكة :باعتبارها وجهة آمنة وجاذبة للسياحة.

صور الاعتداء على السائح تتعدد صور الاعتداء التي قد يتعرض لها السائح أثناء تواجده في الدولة، وتختلف باختلاف طبيعة الجريمة والظروف المحيطة بها، إلا أنه يمكن حصر أبرز هذه الصور في عدة أنواع رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الاعتداء على المال يُعد الاعتداء على المال من أكثر الجرائم شيوعًا التي قد يتعرض لها السائح، ويشمل ذلك:

جرائم السرقة

جرائم النشل

جرائم الاحتيال المالي

وتكمن خطورة هذا النوع من الجرائم في أنه يستهدف ممتلكات السائح، مما قد يؤثر سلبًا على تجربته السياحية ويزعزع ثقته في البيئة المحيطة به.

ثانيًا: الاعتداء على العرض يشمل هذا النوع من الاعتداءات كل ما يمس كرامة الإنسان وحياءه، ومن أبرز صوره:

جريمة التحرش الجنسي

الأفعال المخلة بالآداب العامة

ويُعد هذا النوع من الجرائم من أخطر الجرائم نظرًا لما يترتب عليه من آثار نفسية ومعنوية على المجني عليه.

ثالثًا: الاعتداء على النفس ويتضمن هذا النوع من الجرائم الأفعال التي تمس سلامة جسم الإنسان، مثل:

الضرب

الإيذاء

الاعتداء الجسدي

وتُعد هذه الجرائم من الجرائم الجسيمة التي يوليها النظام عناية خاصة، لما لها من أثر مباشر على أمن الأفراد.

رابعًا: الاعتداء على الحرية الشخصية يشمل هذا النوع من الاعتداءات الأفعال التي تقيد حرية السائح، مثل:

الاحتجاز غير المشروع

التهديد والإكراه ويُعد هذا النوع من الجرائم من الاعتداءات الخطيرة التي تمس حرية الإنسان وكرامته.

المبحث الأول جريمة السرقة تُعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم التي قد يتعرض لها السائح، نظرًا لما يتمتع به من صفة الزائر التي قد تجعله أكثر عرضة للاستهداف، خاصة في الأماكن العامة والمناطق السياحية المزدحمة.

ويولي النظام السعودي عناية كبيرة بهذه الجريمة، لما لها من أثر مباشر على الأموال والممتلكات، وما يترتب عليها من إخلال بالأمن.

تعريف جريمة السرقة يمكن تعريف السرقة بأنها" :الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير دون رضاه، بقصد تملكه".

ويشترط لقيام جريمة السرقة أن يكون المال محل الجريمة منقولًا، ومملوكًا للغير، وأن يتم أخذه دون رضا صاحبه.

أركان جريمة السرقة تقوم جريمة السرقة على ركنين أساسيين:

أولًا: الركن المادي ويتمثل في الفعل الملموس الذي يقوم به الجاني، والمتمثل في:

فعل الاختلاس (أخذ المال)

نقل حيازة المال من المجني عليه إلى الجاني

ويشترط أن يتم هذا الفعل دون رضا المجني عليه.

ثانيًا: الركن المعنوي ويتمثل في القصد الجنائي، أي:

علم الجاني بأن المال مملوك للغير

اتجاه إرادته إلى الاستيلاء عليه دون حق

فصيل أركان جريمة السرقة أولًا: تفصيل الركن المادي يتحقق الركن المادي في جريمة السرقة بمجرد قيام الجاني بفعل الاختلاس، وهو انتزاع المال من حيازة المجني عليه وإدخاله في حيازة الجاني دون وجه حق.

ولا يشترط أن يكون الاختلاس خفية في جميع الأحوال، بل يكفي أن يتم دون رضا صاحب المال، كما يدخل في ذلك النشل والسرقة في الأماكن العامة، وهي من الصور الشائعة التي قد يتعرض لها السائح.

كما يشترط أن يكون المال محل السرقة منقولًا بطبيعته، أو قابلًا للنقل، وأن يكون مملوكًا للغير ملكية معتبرة نظامًا.

ثانيًا: تفصيل الركن المعنوي يتطلب الركن المعنوي توافر القصد الجنائي، والذي يتمثل في اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل السرقة مع علمه بكافة عناصر الجريمة.

ويشمل ذلك:

علم الجاني بأن المال ليس مملوكًا له

علمه بعدم رضا المجني عليه

اتجاه إرادته إلى تملك المال والاستئثار به

ولا تقوم الجريمة في حال انتفاء القصد الجنائي، كأن يعتقد الجاني بحسن نية أن المال مملوك له.

صور السرقة التي قد يتعرض لها السائح من أبرز صور السرقة التي قد يتعرض لها السائح:

السرقة في الأماكن العامة

سرقة الحقائب والأمتعة

النشل في المناطق المزدحمة

السرقة من المركبات أو أماكن الإقامة

وتتطلب هذه الصور مزيدًا من الحماية والرقابة، نظرًا لتكرارها في البيئات السياحية.

عقوبة جريمة السرقة في النظام السعودي تُعد عقوبة السرقة من العقوبات التي تحظى بتنظيم خاص في النظام السعودي، حيث تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية، مع وجود تطبيقات تعزيرية في الحالات التي لا تتوافر فيها شروط الحد.

أولًا: العقوبة الحدية تطبق العقوبة الحدية في جريمة السرقة عند توافر شروط معينة، من أبرزها:

أن يكون المال المسروق بالغ النصاب الشرعي

أن يكون المال في حرز معتبر

أن يتم الأخذ خفية

انتفاء الشبهات

وفي حال توافر هذه الشروط، تكون العقوبة هي قطع اليد وفقًا للأحكام الشرعية.

ثانيًا: العقوبة التعزيرية في حال عدم توافر شروط تطبيق الحد، تُفرض عقوبة تعزيرية يقدرها القاضي بحسب جسامة الجريمة وظروفها، ومن هذه العقوبات:

السجن

الغرامة المالية

أو كلاهما معًا

وقد تختلف العقوبة باختلاف ملابسات الواقعة، مثل تكرار الجريمة أو ارتكابها في أماكن عامة أو استهداف أشخاص في وضع خاص كالسياح.

دور الحماية الجنائية في الحد من السرقة تسهم الحماية الجنائية في الحد من جرائم السرقة من خلال:

تشديد العقوبات على مرتكبيها

تعزيز الرقابة الأمنية في الأماكن السياحية

رفع مستوى الوعي لدى الأفراد

كما أن تطبيق الأنظمة بشكل فعال يعزز من الردع العام، ويحد من انتشار هذه الجرائم.

طبيقات عملية على جريمة السرقة تتجلى جريمة السرقة في العديد من الصور الواقعية التي قد يتعرض لها السائح، خاصة في البيئات التي تشهد كثافة بشرية عالية، ومن أبرز هذه التطبيقات:

سرقة الحقائب في الأماكن العامة مثل الأسواق والمجمعات التجارية

النشل في وسائل النقل أو المناطق المزدحمة

سرقة المقتنيات الشخصية من أماكن الإقامة

وتؤكد هذه الحالات على ضرورة اتخاذ التدابير الوقائية، وتعزيز التواجد الأمني في المناطق السياحية.

مسؤولية الجهات المختصة تضطلع الجهات الأمنية بدور مهم في حماية السائح من جرائم السرقة، وذلك من خلال:

تكثيف الدوريات الأمنية في المناطق السياحية

سرعة الاستجابة للبلاغات

استخدام التقنيات الحديثة في المراقبة

كما تسهم الجهات القضائية في تحقيق العدالة من خلال تطبيق العقوبات الرادعة على مرتكبي هذه الجرائم.

خاتمة المبحث الأول يتضح مما سبق أن جريمة السرقة تمثل أحد أبرز التهديدات التي قد يتعرض لها السائح، وأن النظام السعودي قد وضع إطارًا عقابيًا متكاملًا لمواجهتها، سواء من خلال العقوبات الحدية أو التعزيرية.

إلا أن فعالية هذه الحماية تعتمد بشكل كبير على التطبيق العملي، ومدى وعي الأفراد، وكفاءة الأجهزة المختصة في التصدي لهذه الجرائم.

المبحث الثاني جريمة التحرش الجنسي تُعد جريمة التحرش الجنسي من الجرائم التي تحظى باهتمام كبير في النظام السعودي، نظرًا لما تمثله من اعتداء على كرامة الإنسان وحيائه، وما يترتب عليها من آثار نفسية ومعنوية خطيرة على المجني عليه.

وتزداد خطورة هذه الجريمة عندما يكون المجني عليه سائحًا، نظرًا لكونه في بيئة غير مألوفة، مما قد يجعله أكثر عرضة لمثل هذه الأفعال.

تعريف جريمة التحرش عرف النظام السعودي جريمة التحرش بأنها:

"كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه شخص آخر تمس جسده أو عرضه أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة".

ويُلاحظ من هذا التعريف أنه جاء شاملًا لمختلف صور التحرش، سواء كانت لفظية أو فعلية أو عبر الوسائل الإلكترونية.

أركان جريمة التحرش تقوم جريمة التحرش على ركنين أساسيين:

أولًا: الركن المادي ويتمثل في السلوك الصادر من الجاني، والذي قد يكون:

قولًا (كالألفاظ ذات الإيحاءات الجنسية)

فعلًا (كاللمس أو الإشارة)

أو وسيلة إلكترونية (كالرسائل أو الصور)

ثانيًا: الركن المعنوي ويتمثل في القصد الجنائي، أي:

علم الجاني بطبيعة الفعل الذي يقوم به

اتجاه إرادته إلى مضايقة المجني عليه أو المساس بحيائه

صور جريمة التحرش تتعدد صور جريمة التحرش التي قد يتعرض لها السائح، وتختلف باختلاف الوسيلة المستخدمة وطبيعة الفعل، إلا أنه يمكن حصر أبرز هذه الصور فيما يأتي:

أولًا: التحرش اللفظي ويتمثل في:

استخدام ألفاظ ذات مدلول جنسي

إطلاق عبارات خادشة للحياء

التعليقات غير اللائقة

ويُعد هذا النوع من أكثر صور التحرش شيوعًا، خاصة في الأماكن العامة.

ثانيًا: التحرش الجسدي ويشمل:

اللمس غير المشروع

الاقتراب المريب

أي فعل يمس جسد المجني عليه دون رضاه

ويُعد هذا النوع من أخطر صور التحرش، لما يترتب عليه من آثار مباشرة على الضحية.

ثالثًا: التحرش عبر الوسائل الإلكترونية ويتضمن:

إرسال رسائل غير لائقة

مشاركة صور أو مقاطع ذات طابع جنسي

استخدام وسائل التواصل للإزعاج أو الابتزاز

وقد أصبح هذا النوع أكثر انتشارًا مع التطور التقني.

خطورة التحرش على السائح تكمن خطورة جريمة التحرش بالنسبة للسائح في عدة أمور، منها:

التأثير النفسي والمعنوي

الشعور بعدم الأمان

تشويه صورة البيئة السياحية

مما يستدعي تشديد الرقابة وتطبيق الأنظمة بحزم.

عقوبة جريمة التحرش في النظام السعودي أولى النظام السعودي جريمة التحرش اهتمامًا كبيرًا، حيث صدر نظام مستقل يجرّم هذا الفعل ويحدد عقوباته بشكل واضح، وذلك لما لهذه الجريمة من آثار خطيرة على الفرد والمجتمع.

أولًا: العقوبة الأصلية نص النظام على أن عقوبة التحرش تتمثل في:

السجن لمدة تصل إلى سنتين

غرامة مالية تصل إلى 100,000 ريال

أو بإحدى هاتين العقوبتين

وذلك بحسب جسامة الفعل وظروفه.

ثانيًا: الحالات المشددة تُشدد العقوبة في بعض الحالات، ومن أبرزها:

إذا كان المجني عليه طفلًا

إذا كان من ذوي الاحتياجات الخاصة

إذا كان الجاني في موضع سلطة على المجني عليه

إذا وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء

في حال العود (تكرار الجريمة)

وفي هذه الحالات قد تصل العقوبة إلى:

السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات

غرامة تصل إلى 300,000 ريال

أثر العقوبة في حماية السائح تسهم هذه العقوبات في:

ردع الجناة

حماية كرامة السائح

تعزيز الشعور بالأمان في المجتمع

كما أن وضوح النصوص النظامية يسهم في رفع مستوى الوعي بخطورة هذه الجريمة.

تطبيقات عملية على جريمة التحرش تظهر جريمة التحرش في عدد من الصور الواقعية التي قد يتعرض لها السائح، خاصة في الأماكن العامة والمناطق السياحية، ومن أبرز هذه التطبيقات:

التعرض للسائح بعبارات غير لائقة في الأماكن العامة

محاولة مضايقته أو ملاحقته بشكل يخل بحريته الشخصية

إرسال رسائل غير مرغوبة عبر وسائل التواصل

وتؤكد هذه الحالات على أهمية تفعيل الأنظمة، وتشديد الرقابة، وتعزيز الوعي المجتمعي.

دور الجهات المختصة تقوم الجهات المختصة بدور محوري في مكافحة جريمة التحرش، من خلال:

استقبال البلاغات والتعامل معها بجدية

تطبيق العقوبات النظامية بحق الجناة

نشر التوعية حول خطورة هذه الجريمة

كما تسهم الجهات الأمنية في توفير بيئة آمنة للسائح من خلال التواجد المستمر في المواقع الحيوية.

خاتمة المبحث الثاني يتضح أن جريمة التحرش تمثل أحد أخطر الجرائم التي قد تمس السائح، لما لها من آثار نفسية ومعنوية، وقد حرص النظام السعودي على مواجهتها من خلال نصوص واضحة وعقوبات رادعة.

إلا أن فعالية هذه الحماية تتطلب استمرار الجهود التوعوية، وتعزيز تطبيق الأنظمة، بما يحقق الردع ويحد من وقوع هذه الجريمة.

لمبحث الثالث جريمة الاحتيال تُعد جريمة الاحتيال من الجرائم التي قد يتعرض لها السائح، خاصة في ظل التعاملات المالية والخدمات السياحية، حيث يستغل بعض الأشخاص قلة معرفة السائح بالأنظمة أو البيئة المحيطة لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

وتزداد أهمية التصدي لهذه الجريمة لما لها من أثر مباشر على أموال السائح وثقته في البيئة السياحية.

تعريف جريمة الاحتيال يمكن تعريف الاحتيال بأنه" :الاستيلاء على مال الغير باستخدام وسائل الخداع أو الكذب أو الإيهام، بقصد تحقيق منفعة غير مشروعة".

ويشمل ذلك مختلف الأساليب التي يلجأ إليها الجاني لإقناع المجني عليه بتسليم ماله.

أركان جريمة الاحتيال تقوم جريمة الاحتيال على عدة أركان، من أبرزها:

أولًا: الركن المادي ويتمثل في:

استخدام وسائل احتيالية (الكذب، التزوير، الإيهام)

خداع المجني عليه

حمله على تسليم المال

ثانيًا: النتيجة وتتمثل في:

انتقال المال من المجني عليه إلى الجاني نتيجة الخداع

ثالثًا: الركن المعنوي ويتمثل في:

القصد الجنائي

نية الاستيلاء على مال الغير دون حق

صور جريمة الاحتيال تتعدد صور الاحتيال التي قد يتعرض لها السائح، خاصة في ظل التطور التقني وتنوع الخدمات السياحية، ومن أبرز هذه الصور ما يأتي:

أولًا: الاحتيال المالي المباشر ويتمثل في:

خداع السائح للحصول على أمواله نقدًا

فرض أسعار مبالغ فيها بطرق غير نظامية

استغلال عدم معرفة السائح بالأسعار الحقيقية

ثانيًا: الاحتيال في الخدمات السياحية ويشمل:

تقديم خدمات وهمية أو غير مطابقة للوصف

التلاعب في حجوزات الفنادق أو وسائل النقل

بيع تذاكر أو برامج سياحية غير حقيقية

ثالثًا: الاحتيال الإلكتروني ويتمثل في:

إرسال روابط وهمية

سرقة البيانات البنكية

انتحال شخصيات أو جهات رسمية

وقد أصبح هذا النوع من أكثر صور الاحتيال انتشارًا في الوقت الحالي.

خطورة الاحتيال على السائح تكمن خطورة الاحتيال في:

فقدان الأموال

التأثير على تجربة السائح

فقدان الثقة في البيئة السياحية

مما يستوجب تعزيز الرقابة وتوعية السائح بوسائل الحماية.

عقوبة جريمة الاحتيال في النظام السعودي يولي النظام السعودي جريمة الاحتيال عناية خاصة، نظرًا لخطورتها وآثارها السلبية على الأفراد والاقتصاد، وقد نظمها من خلال الأنظمة الجزائية ذات العلاقة، وعلى رأسها نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة.

أولًا: العقوبة الأصلية نص النظام على أن عقوبة الاحتيال تتمثل في:

السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات

غرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال

أو بإحدى هاتين العقوبتين

وذلك بحسب جسامة الفعل وظروفه.

ثانيًا: تشديد العقوبة قد تُشدد العقوبة في بعض الحالات، مثل:

إذا كان الاحتيال منظمًا

إذا استهدف عددًا كبيرًا من الأشخاص

إذا ترتب عليه أضرار جسيمة

وفي هذه الحالات، يُراعى القاضي ظروف الجريمة عند تقدير العقوبة.

دور الأنظمة في مكافحة الاحتيال تسهم الأنظمة في الحد من جرائم الاحتيال من خلال:

تجريم الأفعال الاحتيالية بشكل واضح

فرض عقوبات رادعة

تعزيز الرقابة على المعاملات المالية

كما أن التوعية تلعب دورًا مهمًا في حماية السائح من الوقوع ضحية لهذه الجرائم.

تطبيقات عملية على جريمة الاحتيال تظهر جريمة الاحتيال في عدد من الحالات الواقعية التي قد يتعرض لها السائح، خاصة في البيئات التي يكثر فيها التعامل المالي والخدمات السياحية، ومن أبرز هذه التطبيقات:

خداع السائح بعروض وهمية أو مضللة

التلاعب في أسعار الخدمات أو الفواتير

انتحال صفة موظفين أو جهات رسمية للحصول على المال

الاحتيال عبر الإنترنت من خلال مواقع أو تطبيقات غير موثوقة

وتؤكد هذه الحالات على أهمية اتخاذ الاحتياطات اللازمة، والتحقق من مصداقية الجهات قبل التعامل معها.

دور الجهات المختصة تؤدي الجهات المختصة دورًا مهمًا في مكافحة جرائم الاحتيال، من خلال:

متابعة الأنشطة المشبوهة

ضبط الجناة وتقديمهم للعدالة

توعية المجتمع بمخاطر الاحتيال

كما تسهم الجهات الرقابية في تنظيم الأنشطة السياحية، والحد من الممارسات غير النظامية.

خاتمة المبحث الثالث يتضح أن جريمة الاحتيال تمثل خطرًا حقيقيًا على السائح، لما تسببه من خسائر مادية ومعنوية، وقد حرص النظام السعودي على مواجهتها من خلال نصوص واضحة وعقوبات رادعة.

إلا أن الحد من هذه الجريمة يتطلب تكامل الجهود بين الجهات المختصة، ورفع مستوى الوعي لدى الأفراد، خاصة السياح.

الخاتمة في ختام هذه الدراسة، التي تناولت الحماية الجنائية للسائح في النظام السعودي، يتضح أن المملكة العربية السعودية أولت هذا الجانب عناية كبيرة، من خلال ما قررته من أنظمة جزائية تهدف إلى حماية الأفراد، ومنهم السائح، من مختلف صور الاعتداء.

وقد سعى هذا البحث إلى بيان الإطار النظامي للجرائم التي قد يتعرض لها السائح، وتحليل أركانها، وبيان العقوبات المقررة لها، مع تقييم مدى كفاية هذه الحماية في ظل التطورات التي يشهدها القطاع السياحي.

النتائج توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها:

أن الحماية الجنائية للسائح في النظام السعودي تستند إلى القواعد العامة في الأنظمة الجزائية.

أن الجرائم التي قد يتعرض لها السائح لا تخرج عن نطاق الجرائم التقليدية، مثل السرقة والتحرش والاحتيال.

أن النظام السعودي وضع عقوبات رادعة لهذه الجرائم، تسهم في الحد منها.

عدم وجود نظام مستقل خاص بجرائم السياحة، وإنما تخضع هذه الجرائم للأنظمة العامة.

أن فعالية الحماية الجنائية تعتمد على التطبيق العملي، ومدى وعي الأفراد والجهات المختصة.

لتوصيات استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يقترح الباحث عددًا من التوصيات لتعزيز الحماية الجنائية للسائح في المملكة العربية السعودية:

إصدار نظام مستقل لحماية السائح بحيث يشمل جميع أنواع الجرائم التي قد يتعرض لها السائح، مع تحديد العقوبات بشكل واضح.

إنشاء شرطة سياحية متخصصة تكون مهمتها متابعة وحماية السياح في المناطق السياحية، والحد من الجرائم المرتكبة بحقهم.

تخصيص دوائر قضائية للنظر في الجرائم السياحية لتسريع الفصل في القضايا وحفظ حقوق السائح.

تعزيز التوعية المجتمعية والسياحية من خلال حملات إعلامية وإرشادية للتعريف بالجرائم وأساليب الوقاية منها.

استخدام التقنيات الحديثة في المراقبة مثل الكاميرات الذكية وأنظمة الإنذار المبكر لمكافحة السرقة والتحرش والاحتيال.

تنسيق الجهود بين الجهات الأمنية والسياحية لضمان سرعة الاستجابة والتدخل الفعال في حالات الجرائم الواقعة على السائح.

ولتطبيق العملي لتوصيات البحث السابقة وتكون بشكل مسهم في تحقيق حماية فعلية للسائح من خلال مانلخيصه فيما يلي:

تطبيق نظام حماية السياح في المرافق السياحية مثل المطاعم والفنادق والمناطق الترفيهية، لضمان التعامل السليم مع الزوار.

تفعيل الرقابة المستمرة في الأماكن العامة بما في ذلك الأسواق والمجمعات التجارية ومواقف السيارات.

التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في القطاع السياحي لتوعيتهم بأهمية حماية السائح والتعامل مع حالات الجرائم المختلفة.

إنشاء خطوط طوارئ خاصة بالسائح لتلقي البلاغات والتدخل الفوري عند وقوع أي جريمة.

الخاتمة التفسيرية لقد أظهر البحث أن الحماية الجنائية للسائح في المملكة العربية السعودية تعتمد على مجموعة من الأنظمة الجزائية التقليدية، وتستفيد من النصوص الشرعية في تحديد العقوبات. إلا أن التطور السياحي السريع والحاجة لاستقطاب عدد أكبر من السياح يجعل من الضروري النظر في استحداث تنظيم مستقل خاص بجرائم السياحة، يشمل:

تعريف الجرائم السياحية بوضوح

تحديد العقوبات الرادعة لكل نوع من الجرائم

توفير آليات سريعة للمتابعة والملاحقة القضائية

ويأتي هذا في سياق دعم رؤية المملكة 2030 وتعزيز مكانتها كوجهة سياحية آمنة.

رفع مستوى الثقة بين السائح والمجتمع المحلي :حيث يشعر الزائر بالأمان، مما يشجع على زيادة الحركة السياحية.

توفير بيئة مواتية للاستثمار السياحي :بيئة آمنة تجذب المستثمرين وتدعم تنمية القطاع.

تطوير الأنظمة الجزائية :اعتماد نتائج البحث في تعديل أو تحسين الأنظمة بما يحقق الفاعلية في حماية السائح.

تعزيز الوعي القانوني لدى السائح :من خلال التوعية بالحقوق والواجبات، وكيفية التعامل مع أي مخالفة أو اعتداء.

أهمية البحث للمستقبل يسهم هذا البحث في:

فتح المجال لمزيد من الدراسات القانونية المتعلقة بالسياحة وحماية السائح.

دعم الجهات المختصة في وضع سياسات وإجراءات أفضل.

تقديم مرجع أكاديمي يعتمد عليه الباحثون والمهتمون بالقانون السياحي.

التحديات التي تواجه الحماية الجنائية للسائح على الرغم من الجهود المبذولة في حماية السائح، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على فعالية الحماية، ومن أبرزها:

قلة الوعي لدى بعض السياح بالقوانين المحلية :يؤدي ذلك إلى صعوبة التعامل مع بعض الحالات دون تدخل الجهات المختصة.

تعدد الجنسيات والثقافات :الاختلاف في الخلفيات الثقافية يجعل بعض السياح أقل التزامًا بالقوانين أو أقل فهمًا للحقوق.

انتشار الجرائم التقنية والإلكترونية :مع تطور وسائل الاتصال، أصبح الاحتيال عبر الإنترنت أكثر تعقيدًا وصعوبة في المتابعة.

ضعف الرقابة في بعض المناطق السياحية :مما يتيح فرصًا أكبر لارتكاب الجرائم ضد السياح.

تفاوت كفاءة تطبيق الأنظمة بين الجهات المختلفة :بعض الجهات الأمنية قد تكون غير مدربة بشكل كافٍ على التعامل مع السياح ومخاطر الجرائم الجديدة.

سبل مواجهة التحديات زيادة حملات التوعية للسائحين والمجتمع المحلي

تطوير برامج تدريبية للجهات الأمنية المختصة

تعزيز الأنظمة التقنية لمكافحة الاحتيال والجرائم الإلكترونية

آليات تعزيز الحماية الجنائية للسائح يمكن تعزيز الحماية الجنائية للسائح من خلال عدد من الآليات العملية، تشمل:

إنشاء نظام حماية سياحي شامل يشمل جميع أنواع الجرائم المحتملة ضد السائح، مع تحديد العقوبات لكل حالة.

تفعيل شرطة السياحة بشكل مستمر لضمان الرقابة الميدانية الفعالة على المناطق السياحية، والحد من أي تجاوزات.

تعزيز التعاون بين الجهات الأمنية والقضائية لتسريع الإجراءات وملاحقة الجرائم فور وقوعها، وضمان حقوق السائح.

استخدام التقنيات الحديثة مثل كاميرات المراقبة، والرقابة الإلكترونية، وأنظمة الإنذار المبكر لمكافحة الجرائم.

رفع مستوى التوعية لدى السياح والمجتمع المحلي من خلال نشر الإرشادات والقوانين الخاصة بحقوق السائح وواجباته.

أهمية هذه الآليات تسهم هذه الآليات في:

زيادة فعالية تطبيق الأنظمة

تقليل الجرائم الواقعة على السائح

تحسين تجربة السائح في المملكة

دعم مكانة المملكة كوجهة سياحية آمنة وجاذبة

لخاتمة النهائية يهدف هذا البحث إلى دراسة الحماية الجنائية للسائح في المملكة العربية السعودية، وقد تناول جميع الجوانب المتعلقة بالجرائم التي قد يتعرض لها، مثل:

السرقة

التحرش الجنسي

الاحتيال

وقد أظهرت الدراسة أن النظام السعودي يوفر حماية جنائية فعالة، إلا أن هناك حاجة إلى تطوير بعض الأنظمة لتواكب التطورات السياحية، وتحافظ على حقوق السائح بشكل أفضل.

النتائج النهائية:

الحماية الجنائية للسائح مستمدة من الأنظمة الجزائية العامة، مع تطبيق العقوبات الرادعة.

الجرائم الواقعة على السائح محددة بشكل واضح في النظام السعودي.

هناك حاجة لإنشاء نظام مستقل يعالج الجرائم السياحية بشكل شامل.

فاعلية الحماية تعتمد على التطبيق العملي وكفاءة الجهات المختصة.

رفع مستوى التوعية لدى السياح والمجتمع المحلي يعزز من الفاعلية الوقائية.

أهمية البحث المستقبلي يساهم البحث في:

تقديم قاعدة علمية لدراسات مستقبلية حول القانون السياحي.

دعم صانعي القرار في تحسين الأنظمة القانونية.

تعزيز مكانة المملكة كمقصد سياحي آمن وجاذب.

الملاحق تتضمن هذه الملاحق المعلومات الداعمة للبحث والتي تساعد على توضيح بعض النقاط العملية، وتشمل:

نماذج البلاغات السياحية نماذج جاهزة لتقديم البلاغات عند وقوع أي جريمة ضد السائح.

جداول الجرائم والأركان القانونية توضح أنواع الجرائم، أركانها، والعقوبات المقررة لكل نوع.

إحصاءات الجرائم السياحية بيانات موثوقة توضح نسب الجرائم الواقعة على السياح خلال السنوات الماضية.

روابط الجهات المختصة عناوين وأرقام للتواصل مع الجهات الأمنية والسياحية لتقديم الدعم للسائحين.

أهمية الملاحق تسهل على الباحث أو القارئ فهم التفاصيل العملية للبحث

توفر أدوات عملية لتطبيق توصيات البحث

تساعد في التقييم العملي للحماية الجنائية للسائح

قائمة المراجع:

النظام السعودي الجزائي، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية.

نظام مكافحة التحرش، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، 2018.

نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية.

الأسمري، عبد الله بن ظافر. جريمة الاعتداء على السائح. رسالة ماجستير، جامعة [الملك عبد العزيز]، 2026.

الجابري، محمد. الجرائم الاقتصادية وتأثيرها على السياحة. مجلة القانون والدراسات القضائية، العدد 12، 2020.

القحطاني، سعيد. الجرائم السياحية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. دار النشر العربية، 2021.

الرشيد، علي. الأمن السياحي ووسائل الحماية الجنائية. مجلة العلوم القانونية، العدد 8، 2019.

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لـ: المجلة العربية للنشر العلمي(AJSP)